مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة | العدد 19، المجلد 7، السنة الثاني | تموز (يونيو) 2025 | محرم 1447
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

منصّة الحوكمة التشريعيّة «برلماننا» وتأثيرها على مسار العمل البرلمانيّ

إعداد: الباحث / محمد جواد علي حرقوص | الجمهورية اللبنانية
طالب دكتوراه في الحقوق– القانون الخاص | الجامعة الإسلامية في لبنان
E-mail: Mohammadjawadharkous@gmail.com | https//:orcid.org/0009-0003-2728-8972

https://doi.org/10.70758/elqarar/7.19.7

تاريخ الاستلام: 2025/7/5	تاريخ القبول: 2025/7/10	تاريخ النشر: 2025/7/15

للاقتباس: حرقوص، محمد جواد علي، منصّة الحوكمة التشريعيّة «برلماننا» وتأثيرها على مسار العمل البرلمانيّ، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد السابع، العدد 19، السنة 2، 2025، ص–ص: 148–163. https://doi.org/10.70758/elqarar/7.19.7

المُلخّص

يشكّل هذا البحث مقاربة قانونيّة رقميّة تهدف إلى تطوير الأداء التّشريعيّ في لبنان من خلال إقتراح منصّة رقميّة وطنيّة تحت مسمّى «برلماننا». تُعنى المنصّة بحوكمة المسار التّشريعيّ وتعزيز فعّاليّته، انسجامًا مع المبادئ الدّستوريّة ومفاهيم الحوكمة الرّشيدة. تنطلق المبادرة من مفهوم النّائب كوكيل عن الأمّة جمعاء (وفق المادة 27 من الدّستور اللّبنانيّ)، وتُرسي إطارًا تفاعليًّا يسمح للنّواب باقتراح مشاريع القوانين بصورة مرنة، وربطها باللّجان المختصّة رقميًّا. كما تُمكّن المواطن المكلّف والنّاخب عمومًا، والسّلطة الرّابعة (الاعلام)، واتّحاد البلديّات والبلديّات، والمؤسّسات والمراكز الوطنيّة، والمجتمع المدنيّ، والنّقابات خصوصًا من خلال ممثّليهم من الفقهاء والقانونيين، خاصّة من تتبّع مراحل التّشريع كافّة ومراقبة أداء ممثّليه.

تُتيح المنصّة آليّة تصويت أوليّ إلكترونيّ داخليّ بين النّواب لتحديد مدى تأييد المشاريع المقترحة قبل إحالتها إلى اللّجان النّيابيّة، وتوفّر أدوات شفّافة لرصد النّقاشات البرلمانيّة وسير العمل التّشريعيّ داخل اللّجان والهيئة العامّة. تُشكّل «برلماننا» بوّابة للرّقابة المجتمعيّة مع الإتاحة للمواطنين بالإطّلاع الفوريّ على أداء النّواب، والتّفاعل مع مشاريع القوانين، والمشاركة في استفتاءات رقميّة

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

غير ملزمة، ممّا يعزّز قيم المشاركة والمُساءلة.

يندرج المشروع ضمن الإطار الدّستوريّ والتّشريعيّ اللّبنانيّ، ويُعتبر تطبيقًا عمليًّا لقانون الحقّ في الوصول إلى المعلومات (القانون رقم 2017/28)، وتفعيلاً للإلتزامات الدّوليّة ذات الصّلة بالشّفافيّة البرلمانيّة والمواطنة الرقميّة، لا سيّما في ظلّ التّحديّات التي تواجه العمل النّيابيّ. لذا، تسعى المنصّة إلى تطوير الأداء المؤسّسيّ لمجلس النّواب وتحويله إلى هيئة تفاعليّة حديثة تعتمد الحوكمة الذكيّة كأداة للحوكمة التّشريعيّة.

الكلمات المفتاحيّة: مجلس النّواب اللّبنانيّ، الحوكمة التّشريعيّة، المنصّة الرقميّة التشريعيّة، المشاركة المجتمعيّة، الرقابة الشعبيّة.

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة | العدد 19، المجلد 7، السنة الثاني | تموز (يونيو) 2025 | محرم 1447
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

The Legislative Governance Platform – "Our Parliament" and Its Impact on the Course of Parliamentary Operations

Author: Researcher / Mohammad Jawad Harkous | Lebanese Republic
PhD Student in Law - Private Law | Islamic University of Lebanon
E-mail: Mohammadjawadharkous@gmail.com | https//:orcid.org/0009-0003-2728-8972
https://doi.org/10.70758/elqarar/7.19.7

Received : 5/7/2025	**Accepted :** 10/7/2025	**Published :** 15/7/2025

Cite this article as: *Harkous, Mohammad Jawad, The Legislative Governance Platform – "Our Parliament" and Its Impact on the Course of Parliamentary Operations", ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 7, issue 19, 2025, pp. 148-163. https://doi.org/10.70758/elqarar/7.19.7*

Abstract

The research suggests a digital platform, "Our Parliament," aligned with Article 27 of the Lebanese Constitution, which enhances legislative performance in Lebanon. This platform allows MPs to propose and link draft laws to committees, empowering citizens, media, municipalities, national institutions, civil society, and professional syndicates to monitor the legislative process.

Further, "Our Parliament" facilitates internal electronic preliminary voting among MPs and offers transparent tools for tracking debates and legislative progress. Serving as a gateway for societal oversight, it grants citizens real-time access to parliamentary performance, engagement with proposed laws, and participation in non-binding digital referenda, fostering participation and accountability. The project aligns with Lebanon's constitutional framework, implements the Law on the Right of Access to Information (Law No. 28/2017), and operationalizes international commitments to parliamentary transparency and digital citizenship, aiming to transform Parliament into an interactive body embracing smart governance.

Keywords: Lebanese Parliament, Legislative Governance, Digital Legislative Platform, Public Participation, Popular Oversight.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المقدمة

يعدّ العمل التشريعي ركيزة أساسية من ركائز بناء الدولة الحديثة، وهو التعبير الأرقى عن السيادة الشعبية في ظل النظام البرلماني. كون مجلس النواب في النظام الدستوري اللبناني، يتمتع بالصلاحية الحصرية في التشريع، فإنّ فعاليته تبقى رهنًا بحُسن تنظيم مساره الداخلي، وانفتاحه على الرقابة الشعبية، واستعداده للتفاعل مع المجتمع ومؤسساته العامة والخاصة من خلال آليات حديثة تؤمّن الشفافية والمساءلة والمشاركة. في هذا السياق، تبرز الحوكمة التشريعية كأداة قانونية وتنظيمية تهدف إلى تقويم الأداء النيابي وتعزيز فاعليته.

هذا ويشكّل الانهيار المتزايد في الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة أحد أبرز التحديات البنيوية التي تواجه النظام السياسي اللبناني، حيث يتداخل الطابع الطائفي للممارسة السياسية مع غياب الشفافية والمساءلة، مما أدى إلى تقويض فعالية المؤسسات الدستورية وتعطيل دورها الرقابي والتشريعي.

من هذا المنطلق، يأتي هذا البحث في سياق وطني ودستوري دقيق، حيث تفرض متطلبات العصر ضرورة التحوّل الرّقمي وتعزيز الحوكمة كمدخل أساسي للانطلاق نحو بناء حكومة ذكية، وترسيخ التحوّل القضائي من خلال حوكمة فعّالة للجهاز القضائي، وفي محاولة لكسر هذه الحلقة عبر مقاربة جديدة تُرسّخ مفاهيم الحوكمة الرقمية وتعزّز الشفافية البرلمانية، كمدخل لإعادة بناء الثقة بين الدولة ومواطنيها.

هذه المعضلات تتطلب حلولًا مبتكرة تتجاوز الأساليب التقليدية، وتستند إلى مناهج الحوكمة الرشيدة، ومنظومات التحوّل الرقمي، بما يُعيد صلة الوصل بين النائب وناخبيه، ويكرّس مبدأ أن الوكالة النيابية ليست امتيازًا، بل مسؤولية جماعية أمام الأمة.

ولعلّ الفقرة دال من مقدمة الدستور اللبناني[1] « الشعب مصدر السّلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية» والتي تشكّل المدماك الأساس الذي ينطلق منه هذا البحث فضلاً عن المادة 27 من الدستور حيث تنص بوضوح على أن «النائب يمثّل الأمة جمعاء». وهذا يعني، من الوجهة القانونية، أن مبدأ السيادة الشعبية للسلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) تستمد شرعيتها من الشعب حصرًا، وأن النائب ليس ممثلًا لدائرته فقط، بل وكيلاً عن الشعب بمختلف فئاته، ما يوجب إخضاع عمله للرقابة المجتمعية، وتوفير آليات دائمة لتقييم أدائه والمشاركة في توجيه التشريع. غير أن الواقع التشريعي اللبناني، في ظل غياب الوسائل الرقمية وضعف الشفافية المؤسساتية، لا يتيح هذا الدور التشاركي للمواطنين، ويجعل التشريع عملية مغلقة ومحصورة داخل أروقة البرلمان بحيث بات يُطغى عليه واقع المشاكسات الاستعراضية.

(1) الفقرة دال من مقدمة الدستور اللبناني.

فضلاً عن تعثّر القوانين بعد صدورها لا بسبب مضمونها، بل لانعدام آلياتها التنفيذية، إذ لطالما شكّلت المراسيم التطبيقية الحلقات المفقودة بين النص التشريعي والتطبيق العملي، مما يُفرغ بعض القوانين من جدواها، ويُبقيها حبرًا على ورق، رهينة التسويف والإبطاء الإداري.

ومن موقع الممارسة المهنية المتخصصة في التخطيط والحوكمة الرقمية، من خلال تجربة عملية متقدّمة لشركة (S.A.S)[1] التي خاضت تجارب بمجال الحوكمة الرقمية المؤسساتية، ليمارس مجموعة تطبيقات عملية بهذا الإطار.

يطرح هذا البحث تصورًا عمليًا لإنشاء منصّة رقمية وطنية باسم "برلماننا"، تُعنى بحوكمة المسار التشريعي من لحظة اقتراح مشاريع القوانين، مرورًا بمراحل دراستها في اللجان، وصولًا إلى مناقشتها في الهيئة العامة، والانتهاء بإقرارها أو ردّها، ما يرفع مستوى الجديّة والمساءلة على جميع المستويات.

أولاً: إشكالية البحث

كيف يمكن لحوكمة المسار التشريعي في لبنان، من خلال إنشاء منصّة رقمية تفاعلية (برلماننا)، أن تفعّل مبدأ الوكالة النيابية وتُعزّز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في العمل التشريعي، بما يتوافق مع الدستور اللبناني، وبالتالي تعزيز التفاعلات المجدية على مختلف الأصعدة؟

ثانيًا: أهمية البحث

لا تقتصر أهمية هذا البحث على بُعده التقني أو الظرفي، بل تنبع من كونه يعالج مسألة جوهرية تطال مستقبل الدولة اللبنانية وقدرتها على استعادة دورها المؤسساتي، فالمنصّة المقترحة ليست مجرد أداة إلكترونية، بل نموذج إصلاحي يعكس تحوّلاً نوعيًا في العمل البرلماني، ويؤسس لممارسة تشريعية تفاعلية وشفافة، تُعيد الاعتبار لمبدأ تمثيل الأمة وتعزّز ثقة المواطن بالمؤسسات الدستورية.

من هنا، يُعدّ مشروع "برلماننا" مدخلًا إلى إعادة إحياء الديمقراطية البرلمانية على أسس تشاركية شفافة، تسهم في إعادة بناء الثقة بالمؤسسات، وتوسيع دائرة المشاركة، وإعلاء مبدأ سيادة القانون من خلال أدوات رقمية تتلاءم مع العصر ومع حاجات المجتمع اللبناني ومواكبة مسارات الحوكمة المطلوبة.

ثالثًا: منهج البحث

يعتمد البحث على التحليل القانوني لفهم النصوص الدستورية والتشريعية المرتبطة بالعمل النيابي، واستقرائي لتشخيص أوجه القصور في المسار التشريعي القائم، واقتراحي لتقديم نموذج رقمي

(1) S.A.S شركة لبنانية متخصصة بالحوكمة والتخطيط.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

لحوكمة المسار التشريعي يعزّز الشفافية والمشاركة وبالتالي تفعيل عجلة التشريع المثمر.

رابعًا: أهداف البحث

اقتراح آلية رقمية تُمكّن البرلمان من أداء وظيفته التشريعية والرقابية بصورة تفاعلية، بما يعزّز بناء دولة المؤسسات ويُرسّخ قواعد المشاركة الفعالة في الحياة السياسية.

تهدف هذه المنصة إلى إعادة هيكلة العلاقة بين المواطن والنائب، عبر تمكين النواب من تقديم مشاريع القوانين إلكترونيًا، والحصول على تأييد أوّلي من زملائهم بطريقة شفافة، وتنظيم عمل اللجان البرلمانية رقميًا، فضلًا عن إتاحة إمكانية التفاعل الشعبي الرقمي من خلال الاطلاع على نصوص المشاريع، وتقديم الملاحظات، والمشاركة في استفتاءات رقمية غير ملزمة تعبّر عن المزاج العام إزاء قضايا تشريعية محورية.

وتنطلق المنصّة من أرضية قانونية متينة، أهمّها قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (رقم 28/2017)، الذي يُعتبر ترجمة تشريعية لالتزامات لبنان الدولية في مجال الشفافية والمساءلة، كما تستند إلى الاتجاهات الحديثة في التشريع المقارن، حيث باتت المنصات الرقمية أداة أساسية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، كما هو الحال في عدد من البرلمانات الأوروبية والعربية بما ينسجم مع الواقع اللبناني بعيدًا عن الإسقاطات التقليدية.

كما يسعى هذا البحث إلى تأطير مفهوم الحوكمة التشريعية ضمن منظومة القانون العام، لا كأداة تقنية فقط، بل كإصلاح مؤسساتي شامل يُعيد الاعتبار لدور المواطن في العملية التشريعية، ويعزّز الأداء البرلماني ويقلّص الفجوة بين الشعب وممثليه. فالتحوّل الرقمي في إدارة الشأن العام لم يعد خيارًا ظرفيًا، بل شرطًا من شروط تحديث الدولة وتعزيز شرعيتها محليًا ودوليًا.

خامسًا: خطة البحث

بناء عليه، تنقسم هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين: يتناول الأول الإطار القانوني والدستوري لحوكمة المسار التشريعي في لبنان، في حين يركّز الثاني على التطبيق العملي لمنصة "برلماننا" كأداة رقمية للحوكمة التشريعية، مع ما تتضمّنه من أبعاد تقنية وقانونية ووظيفية، تمهيدًا لتقديم رؤية إصلاحية متكاملة قابلة للتطبيق في البيئة التشريعية اللبنانية.

القسم الأول: الإطار القانوني والدستوري لحوكمة المسار التشريعي

يستند الأداء التشريعي في لبنان إلى جملة من القواعد الدستورية التي تُحدّد صلاحيات النائب وحدود وظيفته التشريعية، غير أنّ غياب أدوات الحوكمة الحديثة أدّى إلى انقطاع التفاعل بين المواطن وممثليه. يهدف هذا القسم إلى تفكيك الإطار القانوني الناظم للعمل البرلماني وتحليل مدى قابليته للتحديث الرقمي بما يواكب مبدأ المشاركة والرقابة المنصوص عليه في الدستور اللبناني وقانون الحق في الوصول إلى المعلومات رقم 2017/28[1].

المبحث الأول: وكالة الأمة الإلكترونية – التأسيس الدستوري للوكالة النيابية

تشكل المادة 27 من الدستور اللبناني حجر الأساس في تكريس النائب كوكيل عن الأمة جمعاء، ما يفرض عليه التزامًا بالمصلحة العامة يتجاوز التمثيل المناطقي أو الفئوي. ويبحث هذا المبحث في قابلية هذه الوكالة لأن تُفعّل رقمياً عبر منصّات تضمن الشفافية، وتُخضع الأداء النيابي لنوع جديد من الرقابة المرتكزة إلى الشرعية الرقمية التشاركية.

المطلب الأول: النائب كوكيل رقمي عن الأمة

تنص المادة 27 من الدستور اللبناني[2] على أن "عضو المجلس النيابي يمثّل الأمة جمعاء ولا تقيّده وكالةٌ إلزامية من قبل ناخبيه"، وهذه الصيغة القانونية تعبّر عن نموذج متقدّم من الوكالة الدستورية الشاملة، حيث لا تقتصر علاقة النائب على دائرته الانتخابية، بل تمتد لتشمل الرقابة التشريعية باسم الشعب اللبناني بأسره.

غير أن غياب أدوات التواصل والرقابة الحديثة يجعل من هذه الوكالة افتراضية في أغلب الأحيان، ما يبرّر الحاجة إلى تطوير وسائل رقمية تسمح بتحقيق تمثيل فعلي وتفاعلي لتقليص الفجوات مع المواطنين.

تأتي منصة "برلماننا" لتكون بمثابة وسيط تكنولوجي – دستوري يُترجم مفهوم الوكالة إلى ممارسة رقمية فعلية، حيث يمكن للنائب أن يتواصل مع المواطنين كافة من خلال طرح مشاريع القوانين، جمع التأييد المبدئي لها، وإشراك الرأي العام في مناقشتها. وهكذا، يصبح النائب وكيلاً تفاعليًا، لا مجرد ممثّل صامت ضمن مؤسسة تشريعية مغلقة.

(1) قانون حق الوصول الى المعلومات رقم 2017/28، الجريدة الرسمية، عدد 17، تاريخ 6 نيسان 2017.
(2) المادة 27 من الدستور اللبناني.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المطلب الثاني: الحدود الدستورية للوكالة – الشفافية والمساءلة

رغم أن المادة 27 تمنح النائب حرية التصرف باسم الأمة، إلا أن هذا الدور يجب أن يُقيد بمبادئ الشفافية والمساءلة التي تُعدّ من ركائز النظام الديمقراطي. في هذا السياق، تكتسب المواد الدستورية الأخرى المتعلقة بمبدأ فصل السلطات ومراقبة العمل النيابي بعدًا حيويًا، خاصة في ظل التوجّه الدولي نحو تعزيز الحوكمة الديمقراطية المفتوحة.

وقد أقرّ لبنان قانون الحق في الوصول إلى المعلومات بموجب القانون رقم 28/2017، والذي يفرض على الإدارات العامة ومن ضمنها مجلس النواب تمكين الأفراد من الاطلاع على الوثائق الرسمية. ويُعد هذا القانون إطارًا مؤسسيًا حاكمًا يُلزم السلطات التشريعية بتقديم المعلومات، مما يضع قيودًا دستورية على حرية النائب ويمنعها من التحوّل إلى سلطة مغلقة.

بناءً عليه، يصبح من الضروري أن تُدمج أدوات الشفافية والمساءلة الرقمية ضمن أداء النواب، لا سيّما عبر المنصات الرقمية، بحيث تتحوّل العلاقة بين الناخب والنائب من علاقة موسمية إلى علاقة مستدامة، قائمة على الاطلاع، النقد، والتحفيز الجماعي، بالإضافة الى التفاعل البنّاء.

المبحث الثاني: بيئة التشريع الغامضة– تقييم واقع الشفافية والمشاركة

رغم الصلاحيات الدستورية الممنوحة للبرلمان، يشهد المسار التشريعي في لبنان غموضًا في المراحل والإجراءات، وافتقارًا لأدوات الشفافية والرقابة المجتمعية. يستعرض هذا المبحث البيئة القانونية والتقنية التي تحكم العملية التشريعية حاليًا، ويقيّم مدى انسجامها مع مبادئ الحوكمة الرشيدة، مع التركيز على محدودية الوصول إلى المعلومات ومحدودية مشاركة الجمهور في رسم السياسات العامة.

المطلب الأول: الفراغ التشريعي في الوصول الى المعلومات

يُعدّ العمل التشريعي في لبنان تقليديًا إلى حد كبير، حيث يتم إقرار مشاريع القوانين ومناقشتها غالبًا داخل أروقة مغلقة لا تتيح مشاركة حقيقية أو حتى اطلاعًا فعليًا للرأي العام على مراحل التحضير والنقاش والتصويت، وبالتالي ضياع فرصة تقييم الأداء الفعلي. باستثناء القوانين المنشورة في الجريدة الرسمية بعد صدورها، يندر وجود قناة تواصلية شفافة تمكّن المواطن من فهم ما يجري داخل اللجان النيابية أو الهيئة العامة، الأمر الذي يؤثّر سلبًا على ثقة المواطنين بالمؤسسة التشريعية.

كما أن الموقع الإلكتروني الرسمي لمجلس النواب اللبناني لا يوفّر بيانات محدثة أو منظّمة عن مشاريع القوانين قيد الدرس أو أسماء النواب المشاركين فيها، ولا يُدرج مسارات واضحة لمراحل التشريع، ما يُضعف مبدأ الشفافية ويحدّ من الرقابة الشعبية. وقد أشار تقرير "المبادرة العالمية

للشفافية البرلمانية" (GIFT)[1] إلى أن غياب الانفتاح الرقمي يُعدّ أحد أبرز معوّقات الديمقراطية التشاركية في العالم العربي، ومنه لبنان.

المطلب الثاني: القانون رقم 2017/28 كمرتكز للنفاذ الرّقمي الى المعلومات البرلمانية

صدر قانون الحق في الوصول إلى المعلومات رقم 2017/28 ليكرّس مبدأ الشفافية كأحد أسس الحوكمة الرشيدة. وقد نصّ في مادته الأولى على أنه:

«لكل شخص طبيعي أو معنوي الحق في الوصول إلى المعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارات العامة... بما فيها مجلس النواب.»

وإن كان تطبيق هذا القانون لا يزال محدودًا في الممارسة، إلا أنه يشكّل مرجعًا دستوريًا وتشريعيًا لشرعنة أي مشروع رقمي يهدف إلى تعزيز الإفصاح البرلماني. وبالتالي، فإن منصة "برلماننا" تُعدّ تفعيلًا مباشرًا لهذا القانون من خلال تقديم المعلومات إلكترونيًا، وتمكين المواطنين من الاطلاع على مشاريع القوانين، وتتبع مراحل النقاش، ومعرفة مواقف النواب والكتل النيابية من القضايا العامة.

ولا يقتصر دور المنصة على تقديم المعلومات فقط، بل تسمح أيضًا بالتفاعل معها، من خلال "الاستفتاء الرقمي غير الملزم"، وهو أداة تشاركية تتماشى مع المبادئ الدولية في إشراك المواطنين في السياسات العامة دون المسّ بمبدأ تمثيل النواب للأمة.

إلى جانب ذلك، يتكامل هذا المسار مع التزامات لبنان الدولية، لا سيّما إعلان الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP – Open Government Partnership)[2] الذي انضم إليه لبنان عام 2020، والذي يشجّع الدول على تطوير أنظمة رقمية تمكّن المواطنين من المشاركة والرقابة.

(1) Global Initiative for Fiscal Transparency (GIFT): هي شبكة دولية متعددة الأطراف تأسست عام 2011 بهدف تعزيز المعايير العالمية والثقافة المؤسسية المتعلقة بالشفافية المالية والمشاركة والمساءلة، تضم بين أعضائها منظمات دولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن المجتمع المدني.

(2) Open Government Partnership, Lebanon, National Action Plan, 2021-2023.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

القسم الثاني: المنصّة الرّقمية كآلية تشريعية متقدمة – برلماننا (المنصّة المقترحة)

مع تطوّر تكنولوجيا المعلومات وتزايد الحاجة إلى الشفافية والمساءلة في العمل التشريعي، برزت أهمية اعتماد أدوات رقمية حديثة تُعيد هيكلة المسار التشريعي بما يتماشى مع المبادئ الدستورية ومتطلبات الحوكمة الديمقراطية. ومن هنا، يقترح هذا القسم منصّة وطنية تشريعية رقمية تحت مسمى "برلماننا"، تُتيح تنظيم العمل النيابي، وتفعّل دور المواطن في الرقابة والمشاركة، انسجامًا مع قانون الحق في الوصول إلى المعلومات رقم 2017/28، ومع التزامات لبنان في مجال الشفافية البرلمانية.

إن اقتراح منصة رقمية تشاركية مثل "برلماننا" لا يمثّل مجرّد تحديث تقني لآلية العمل البرلماني، بل يتجاوز ذلك إلى تحوّل نوعي في مفهوم المؤسسة التشريعية ودورها، فهذه المنصة تتيح إعادة بناء العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة من خلال إشراكه الفعلي في العملية التشريعية، مما يُعيد إليه الإحساس بالمواطنة الفاعلة والرقابة الحيّة.

كما تُسهم في تحويل البرلمان من أداة تقليدية مغلقة إلى منصة تفاعلية ديناميكية تُدار على أسس الحوكمة الرشيدة والمساءلة الرقمية، ما يعزّز من شرعيته وفعاليته.

ومن زاوية أبعد، فإن هذه المنصة تضع البرلمان في موقع قيادة التحوّل الديمقراطي بدل الاكتفاء بردّ الفعل، وتمنحه إمكانية استعادة دوره كمؤسسة جامعة تمثّل الأمة، لا كمرآة لتجاذبات النظام الطائفي.

المبحث الأول: منصّة التفويض الرّقمية – أبعاد قانونية وتقنية

إنّ النائب في النظام الدستوري اللبناني لا يمثّل دائرته الانتخابية فحسب، بل الأمة جمعاء، ما يفرض عليه أداءً تشريعيًا يخضع للمراقبة ويُستند إلى مبدأ الوكالة العامة. ويأتي هذا المبحث لبحث إمكانية ترجمة هذه الوكالة إلى بيئة رقمية آمنة وشفافة، تستند إلى بنية قانونية وتقنية متكاملة، وتُتيح للنائب أن يضطلع بدوره بصورة أكثر تفاعلًا ومواكبةً للتطوّر الرقمي، بما يعزّز من شرعية المؤسسة التشريعية أمام الرأي العام.

المطلب الأول: إطار قانوني مشفّر في تصميم المنصّة

تتّخذ منصّة "برلماننا" طابعًا قانونيًا محكومًا بمبدأ الوكالة البرلمانية العامة التي تُناط بالنائب، وفق المادة 27 من الدستور اللبناني، والتي تنص على أن "عضو المجلس النيابي يمثّل الأمة جمعاء، ولا تُقيّد وكالته بقيد أو شرط". وانطلاقًا من هذا المفهوم، تقوم المنصّة على تحويل هذه الوكالة العامة إلى وكالة رقمية تفاعلية، تسمح للنائب بممارسة وظيفته التشريعية ضمن بيئة تقنية شفافة

ومراقبة جماهيريًا.

ويُراعى في تصميم المنصّة اعتماد أعلى درجات حماية البيانات، وإجراء عمليات الاقتراح والتصويت والمراسلة البرلمانية وفقًا لبروتوكولات تشفير قانونية تضمن نزاهة الإجراءات وخصوصية المداولات، مع المحافظة على مبدأ الإفصاح العام للمخرجات.

تتضمن المنصّة ملفًا رقميًا مشفّرًا لكل نائب، يعرض سيرته الذاتية الموجزة، نشاطه التشريعي، نسبة حضوره، مداخلاته، وتصويته على مشاريع القوانين، بما يتيح تفعيل مبدأ الشفافية والمساءلة في ظل حماية قانونية للبيانات، وتُظهر المنصة هيكلية كل لجنة نيابية، أعضائها، محاضر اجتماعاتها، ومشاريع القوانين المحالة أو المقترحة ضمنها، ضمن نظام مؤمّن يوفّر متابعة دقيقة لأعمال اللجان وتقييم أدائها العام.

المنصة بذلك لا تحل محل العمل النيابي، لكنها تنقله إلى فضاء رقمي يتيح إنفاذ المبادئ الدستورية بمرونة وفعالية أكبر، ويترجم قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (رقم 28/2017) إلى مسار قابل للتطبيق عبر واجهات رقمية شفافة تُلزم المجلس بنشر مسارات التشريع إلكترونيًا.

المطلب الثاني: هيكل رقمي متكامل – من الاقتراح الى التصويت

تستند المنصة إلى بنية هيكلية واضحة تُعيد تنظيم العمل البرلماني وفق تسلسل رقمي يبدأ من لحظة تقديم النائب لمشروع القانون، مرورًا بإحالته إلى اللجان المختصة، وتسجيل الملاحظات، وانتهاءً بالتصويت داخل الهيئة العامة. يتم ذلك وفق خطوات مرقمنة تشمل:

- واجهة النائب (Profile) المقتَرِح: يقدّم النائب المشروع مع مرفقاته القانونية من نموذج رقمي.
- تصويت أولي داخلي (Pre-Vote): يسمح بقياس مدى دعم المشروع إلكترونيًا داخل الكتل النيابية.
- مرحلة اللجان: تفتح اللجان ملفات المشروع، وتُسجّل ملاحظاتها، ويُتاح الاطلاع الرقمي على جدول أعمالها، مع إمكانيات فتح قنوات رقميّة تشاركية مع الجهات ذات الصّلة بـ (مضمون القانون).
- النشر العام: بعد انتهاء اللجنة، يُتاح المشروع بنسخته المعدّلة للجمهور قبل الجلسة العامة.
- التصويت النهائي: يُوثَّق رقمياً، وتُنشر نتائجه ضمن سجل إلكتروني محصّن.

هذه البنية تعزّز من كفاءة المسار التشريعي، وتُضفي عليه طابعًا مرنًا وعصريًا يُتيح المتابعة الحيّة، ويقلّص من فجوة الغموض والاستنسابيات الضيقة التي غالبًا ما ترافق مسار التشريع في لبنان.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المبحث الثاني: مشاركة وتفاعل المواطن الشفافة – المشاركة والاستفتاء

لم يعُد العمل التشريعي حكرًا على المؤسسات النيابية، بل بات يستوجب إشراك المواطن كفاعل رقابي ومشارك في صياغة السياسات العامة. وانطلاقًا من مبدأ السيادة الشعبية، وحق المواطنين في مراقبة ممثليهم والمشاركة في صنع القرار، يتناول هذا المبحث الأطر القانونية والوظيفية التي تتيحها المنصّة الرقمية "برلماننا" لتمكين الجمهور العام والمتخصص من الاطلاع والمساءلة والتفاعل، عبر واجهات شفافة تفتح المجال للاستفتاء غير الملزم، بما يُكرّس مفهوم المواطنة التشاركية ويُفعّل الرقابة المجتمعية على الأداء التشريعي.

المطلب الأول: نافذة الإفصاح المفتوحة أمام الجمهور

من أبرز عناصر منصة "برلماننا" أنها لا تكتفي بالجانب التشريعي الداخلي، بل تُشكّل نافذة تفاعلية مفتوحة أمام المواطن، تُمكّنه من تتبّع مسار التشريعات، الاطلاع على الجداول، قراءة الملاحظات، المشاركة والتفاعل البنّاء، ومراجعة محاضر اللجان ونتائج التصويت.

تؤدي هذه النافذة دورًا حيويًا في تكريس حق المواطن في الوصول إلى المعلومات، كما نص عليه القانون 28/2017، وتُسهم في إحياء الرقابة الشعبية وتعزيز مشاركة الرأي العام في توجيه النقاشات النيابية.

ويُشكّل هذا الفضاء الرقمي أداةً لممارسة المواطنة المسؤولة، من خلال الضغط المدني، وتشكيل الرأي العام، ومساءلة النائب عن مواقفه المسجلة رسميًا في قاعدة بيانات لا تقبل التعديل أو الإخفاء.

المطلب الثاني: استفتاء تشاركي غير مُلزم – تعزيز المواطنة

في سياق تعزيز مشاركة المواطنين، تفتح المنصة الباب أمام الاستفتاء الرقمي غير الملزم، بحيث يُتاح لمستخدميها التعبير عن آرائهم بشأن مشاريع القوانين المطروحة، أو طرح ملاحظاتهم قبل الجلسة العامة.

ورغم أن هذه الآلية لا تحمل قوة إلزام قانوني، إلا أنها تُشكّل معيارًا استرشاديًا لمواقف الرأي العام، وتُسهم في تعزيز تفاعل النواب مع ناخبيهم، بما يعيد الاعتبار للعلاقة التمثيلية التي تآكلت بفعل الأزمة السياسية.

هذا النوع من الاستفتاء يتقاطع مع المبادئ الحديثة للحوكمة الديمقراطية، ويُمثّل تطبيقًا عمليًا لمبدأ المشاركة (Participatory Democracy)[1]، كما تنص عليه المعاهدات الدولية ذات الصلة، لا

(1) الديمقراطية التشاركية (Participatory Democracy): هي مبدأ يُعنى بإشراك المواطنين بشكل مباشر وفعّال في صنع القرارات العامة والتشريعات، وليس فقط عبر التمثيل النيابي، وذلك من خلال آليات مثل المنصات

سيّما "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي يؤكد حق المواطن في التأثير في القرارات العامة.

وفي سياق تعزيز المواطنة من خلال استفتاءات تشاركية غير ملزمة، يبرز دور الإعلام بوصفه السّلطة الرّابعة، استنادًا الى المادة 13 من الدستور اللبناني[1]، الذي «يكفل حرية إبداء الرأي قولًا وكتابةً وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات وكلها مكفولة ضمن دائرة القانون» وذلك كسلطة رابعة، بما يمتلكه من قدرة على توجيه الرّأي العام وصياغة النقاش العام بصورة شفّافة وواعية. فالإعلام التقليدي منه والرّقمي يشكل منصّة حيوية لشرح الخيارات السياسية والتشريعية المطروحة، ويُسهم في إدارة الحوادث المجتمعية بفعالية من خلال تبنّي منطلقات واقعية لا تحتمل التضليل أو التهويل.

ومن هذا المنظور، يصبح للإعلام دور جوهري في بلورة تساؤلات موضوعية وموجّهة، تتيح للنّاخبين والمواطنين عمومًا التفاعل المدروس مع القضايا المطروحة بعيدًا عن الإثارة والتوجيه الأيديولوجي. ويفترض في المؤسسات الإعلامية ضمن هذا الإطار أن تنسّق مع المنصّات الرّقمية الرسمية لضمان نجاح أي محتوى حواري تفاعلي يراعي المعايير المهنية ويعزّز الشّفافية والمساءلة.

الرقمية، الاستشارات العامة، أو الاستفتاءات، بما يعزز الشفافية والسيادة الشعبية المستمرة.

(1) المادة 13 من الدستور اللبناني.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الخاتمة

يشكّل المسار التشريعي في لبنان ركيزة أساسية في بناء دولة القانون والمؤسسات، غير أنّه لا يزال محكومًا بآليات تقليدية تعيق فعاليته وتحدّ من شفافيته ومشروعيته الشعبية. وقد أظهر هذا البحث الحاجة الملحّة إلى اعتماد نموذج رقمي تشاركي تحت مسمى "برلماننا"، يوفّر إطارًا قانونيًا وتكنولوجيًا متقدّمًا لحوكمة التشريع، انطلاقًا من مبدأ النائب كوكيل عن الأمة جمعاء، ووفق ما تكرّسه المادة 27 من الدستور اللبناني، وارتباطًا بالقانون رقم 28/2017 المتعلّق بالحق في الوصول إلى المعلومات.

وقد بيّن التحليل أنّ غياب القنوات الرقمية الرسمية في العمل البرلماني يُضعف الرقابة المجتمعية ويُقصي المواطنين عن المسار التشريعي، ما يتناقض مع أبسط مبادئ الديمقراطية التشاركية. فالرّقابة الشعبية التي يجب ان تستمر طيلة أيام السنة، وليس خلال فترة الانتخابات فقط.[1] إذ لا يُختزل دور المواطن في الاقتراع الدوري، بل يمتدّ إلى مواكبة الأداء التشريعي، ومساءلة ممثليه، والمشاركة في بلورة السياسات العامة.

وانطلاقًا مما سبق، يوصي هذا البحث بالتالي:

- إقرار إطار قانوني يتيح اعتماد المنصّة المقترحة (برلماننا)، يُنظم العلاقة بين النواب واللجان والمواطنين على أساس الشفافية، ويُكرّس المشاركة المجتمعية العامة والتخصصيّة ذات الصّلة وفق ضوابط قانونية دقيقة تضمن حماية البيانات وتماسك النظام الدستوري.
- تبني النموذج المقترح "برلماننا" من قبل مجلس النواب اللبناني كتجربة رائدة في الحوكمة الرقمية، بما يتيح تفعيل المسار التشريعي الإلكتروني من الاقتراح إلى التصويت، ويضمن التتبع الشفاف لجميع مراحله.
- إنشاء وحدة تنظيمية تخصّصية مستقلة ضمن مجلس النواب تُعنى بإدارة المنصة الرقمية وتقييم أدائها بشكل دوري، وتضم خبراء في القانون وتكنولوجيا المعلومات والجهاز الاعلامي والتواصل التشريعي.
- إشراك المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية في الرقابة على المنصة وتقديم المقترحات، بما يعزّز دينامية المشاركة ويفعّل الدور الرقابي خارج الأُطر الانتخابية التقليدية.
- تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب عند الاقتضاء لإدماج الوسائل الرقمية في عمل اللجان والجلسات العامة، وربطها بنصوص قانونية تُراعي مبدأ علنية الجلسات وحق النفاذ إلى المعلومات مع مراعاة مبادئ الأمن السيبراني.

إن الرقمنة التشريعية ليست ترفًا مؤسساتيًا، بل ضرورة ديمقراطية لإعادة الثقة بين المواطن والمؤسسة البرلمانية، وتحصين العمل النيابي من الانغلاق والانفصال عن هموم المجتمع وتحوّلاته، ويبقى الرّهان الحقيقي في قدرة لبنان على التأسيس لتشريع تفاعلي شفاف، تُواكبه منصّة رقمية وطنية تُعبّر عن تطلعات جيلٍ يرفض العتمة التشريعية ويُطالب بحقّه الكامل في المشاركة والمساءلة.

(1) د. كلير فخرالدين، أستاذ محاضر في كلية الحقوق الجامعة اللبنانية، تصريح شفهي خلال محاضرة في مادة الرّقابة على إدارة الأموال العمومية في لبنان، تاريخ 2025/05/22.

لا تنحصر أهمية المنصة الرقمية المقترحة في بعدها التقني أو ظرفها الزمني، بل تكمن في كونها تمثّل نقلة نوعية في بنية العمل البرلماني وتفتح أفقًا جديدًا لتفعيل المشاركة السياسية والمواطنة الرقمية. إنها مبادرة تسعى إلى تحويل البرلمان من سلطة مغلقة إلى هيئة تفاعلية شفافة، بما يُعيد الاعتبار لدوره كمؤسسة وطنية جامعة، ويعزّز مبدأ تمثيل الأمة برمتها. ومن هنا، يكتسب البحث بُعدًا سياسيًا ومؤسساتيًا عميقًا يتجاوز الظرف القائم ليطال مستقبل لبنان ونظامه الديمقراطي.

من هنا يفتح هذا الواقع الباب أمام مقاربة بحثية تحت عنوان «أزمة المراسيم التطبيقية وتحدّيات الإصلاح التشريعي في لبنان»، لطالما شكّلت العلاقة بين النصوص القانونية والمراسيم التطبيقية إحدى أبرز الإشكاليات التي تعيق فعالية التشريع في النظام القانوني اللبناني. فصدور قانون عن مجلس النواب لا يعني بالضرورة دخوله حيّز التنفيذ العملي، بل يظل مرهونًا بإرادة السلطة التنفيذية التي تُناط بها مهمّة إصدار المراسيم التطبيقية.

إن الإبطاء والتسويف في إصدار المراسيم التطبيقية قد يتحوّل إلى أداة لتعطيل القوانين، خصوصًا في ظل غياب رقابة مؤسسية فعّالة على هذا الامتناع، وتراخي الاجتهاد القضائي في تحميل المسؤولية للإدارة. والسؤال الجوهري هنا: هل يحق للسلطة التنفيذية أن تمتنع أو تؤخّر عمدًا، إصدار مرسوم تطبيقي لقانون أقرّه المشرّع؟ وأين يقع هذا السلوك من مبدأ الشرعية ومقتضيات دولة القانون؟

وفي ظل غياب قاعدة عامة تلزم الحكومة بإصدار المراسيم خلال مدة محددة، فإن طرح فكرة "المهلة النافذة" التي يُصبح بعدها القانون ساريًا حتى دون مرسوم يفتح أفقًا مهمًا للنقاش. وهو ما يستوجب دراسة معمّقة في أبعادها القانونية والدستورية، وتحليلًا مقارنًا لتجارب أنظمة ديمقراطية أخرى نجحت في تحقيق التوازن بين التشريع والتنظيم (التنفيذ).

وعليه، يمكن طرح الاقتراحين الآتيين كمدخل إصلاحي لمعالجة أزمة المراسيم التطبيقية في لبنان:

1. إعطاء مجلس النواب، عبر لجنة خاصة، صلاحية إصدار المراسيم التطبيقية بعد مرور ستة أشهر من صدور القانون، في حال تخلف مجلس الوزراء عن إصدارها دون مبرر.
2. السماح بالعمل بعد نفاذ المدة المقترحة (6 أشهر) على سبيل المثال، بأحكام القانون مباشرة عند غياب المراسيم التطبيقية، بشرط التقيّد بحُسن النية وعدم مخالفة النظام العام والآداب العامة.

إن فتح هذا الأفق البحثي يُمهّد لمشروع إصلاحي حقيقي يُعيد الاعتبار للسلطة التشريعية، ويحصّن القوانين من التعطيل البيروقراطي، ويُكرّس حق المواطن في دولة القانون والمؤسسات.

يظهر من خلال ما سبق أن المنصّة الرقمية «برلماننا» لا تُعالج فقط أدوات العمل النيابي، بل تمسّ جوهر العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتُعيد صياغة دور البرلمان كحامل لمشروع الدولة، لا كمجرد انعكاس لأزماتها. ومن هنا، فهي خطوة نحو بناء لبنان أكثر شفافية، تشاركًا، ومؤسساتية.

لعلّ التطبيق العملي لهذا المقترح يُعد بمثابة زرع حجر الأساس للانطلاق نحو الحوكمة الرّقمية كمدخل لإطلاق مشروع الحكومة الذّكية.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المراجع

1. الدستور اللبناني 1926/05/23.
2. قانون حق الوصول الى المعلومات رقم 2017/28، الجريدة الرسمية، عدد 17، تاريخ 6 نيسان 2017.
3. فخر الدين كلير، محاضرة جامعية في مادة الرّقابة على إدارة الأموال العمومية في لبنان، كلية الحقوق، تاريخ 2025/05/22.
4. Global Initiative for Fiscal Transparency (GIFT)
5. Open Government Partnership, Lebanon, National Action Plan, 2021-2023.